

بعض الآراء الفنية حول العلاقة بين خطة التنمية، والميزانية العامة

في ظل تنامي العجز، الذي اتخذ صفة الاستدامة منذ ميزانية 2014/2015 الختامية، وبعجز حوالي (2721) مليون دينار. وبعد آخر فائض ختامي في ميزانية 2013/2014 بلغ حوالي (4955) مليون دينار. في ظل هذا التنامي بدأت الميزانية وتطوراتها تحتل اهتماماً متزايداً سواء بين المتخصصين، والرأي العام، لما يمثله ذلك من أهمية فنية وأكاديمية في حالة المتخصصين، وتأثير على الوضع الراهن ومستقبل مستوى المعيشة، وفرص العمل، والمساواة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجيل الحالي والجيل القادمة، بالنسبة للرأي العام.

وبالعودة الى القانون رقم (31) لسنة 1978، الخاص بقواعد إعداد الميزانية العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي، أشارت المادة الثانية الى "ويراعى عند تحديد شكل الميزانيات العامة وتقسيماتها ومشمولاتها متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية". كما أشارت المادة التاسعة الى دور وزارة التخطيط (آنذاك)، ووزارة الدولة للشئون الاقتصادية (حالياً)، في المساهمة في الدراسة الفنية للميزانية. كما أشارت المادة الثانية عشر الى بحث وزارة المالية "تقديرات المصروفات على أساس الدراسات الفنية" وإعداد التقديرات النهائية للمصروفات. كما حددت المادة العاشرة قيام وزارة التخطيط بإبلاغ نتائج دراستها (الفنية) وملاحظاتها الى وزارة المالية في المواعيد المحددة.

وتشير المذكرة الإيضاحية، الخاصة بالبواب الثاني، صفحة (28)، الى "الدور الهام لوزارة التخطيط" في "إعداد الميزانية" من خلال "القيام بالدراسات الفنية وابداء الملاحظات التي تساعد وزارة المالية في اعداد مشروع الميزانية اعدادا وافيا". أما فيما يخص تقدير الإيرادات النهائية فقد حصرها القانون بيد وزارة المالية، صفحة (30)، بعد اعداد الوزارات والادارات الحكومية تقديراتها بهذا الشأن. أما تحديد المصروفات فقد اشارت اليه المذكرة التوضيحية، صفحة (31)، من حيث تحويل الوزارات والإدارات لتقدير مصروفاتها، مبدئياً، ضمن تعليمات وزارة المالية في هذا الشأن. وتقوم وزارة المالية لاحقاً بالربط النهائي للإيرادات والمصروفات بناء على "دراسات وابحاث"، صفحة (30).

أما على مستوى الخطة الاقتصادية، والعلاقة بالميزانية العامة، فيشير قانون التخطيط التنموي رقم (7) لسنة 2016، في المادة (3) الى "يراعى عند اعداد الميزانية العامة للدولة أو عند تعديل الاعتمادات الواردة فيها الالتزام بمكونات الخطة السنوية، ويتم ذلك بالتنسيق بين وزارة المالية، والامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية". ولا يجوز الارتباط أو تمويل أية مشروعات تتعلق بالتنمية بالمخالفة لذلك، أو بما يخرج عن نطاق مشروعات الخطة، ما لم يطرأ ما يستدعي تعديل الخطة وبالتالي تعديل برامجها الزمنية.

وفي ظل هذا الاطار المؤسسي، والقانوني، من المهم تفعيل الاطار الفني القائم على التنسيق بين الميزانية العامة للدولة، وخطة التنمية، وفقا للقوانين المذكورة أعلاه. وبالشكل الذي يجعل، عمليا، الميزانية العامة هي الترجمة السنوية لخطة التنمية، وبشكل محدد من خلال الميزانية متوسطة الأجل، والتي يفترض أن تكون جزء أساسي من خطة التنمية متوسطة الأجل (جاري العمل على هذه الخطة للفترة 2021/2020 – 2025/20145). مع مرونة كافية للخطة بحيث تكون قادرة على التكيف لأي تطور اقتصادي (او بالمعنى الاقتصادي الصدمات)، كما يشير الى ذلك قانون رقم 7 لسنة 2016 الخاص بالتخطيط التنموي.

ولغرض تفعيل هذا التنسيق بين الميزانية العامة، وخطة التنمية، هناك عدد من الملاحظات التي تخدم هذا التنسيق، منها على سبيل المثال، لا الحصر:

أولاً: تقسيمات أبواب الميزانية وضرورة اتساقها مع متطلبات الخطة، المادة الثانية من قانون الميزانية لعام 1978، مرتبطة بدليل " الإحصاءات المالية الحكومية GFS"، اما تقسيمات الخطة فهي اجتهادية قائمة، حالياً، على سبعة محاور، وبرامج لخدمة تنفيذ المحاور، ومشروعات، تخدم كل محور. ورغم اختلاف التبويب والتقسيمات إلا أن ذلك لا يمنع من أن تخدم أبواب الميزانية الجارية والاستثمارية محاور الخطة. المهم، هنا، أن القاعدة الاقتصادية في العلاقة بين الميزانية والخطة تشير الى: أن الميزانية تمثل الترجمة السنوية للخطة اقتصاديا وماليا. ويقترح في هذا المجال، أن تتضمن الخطة فصلا مستقلا يتناول " تمويل الخطة". على أن ينضوي تحت هذا الفصل كافة الاحتياجات الجارية، والاستثماري، للخطة، ومسح كافة المصادر الادخارية، المتاحة للدولة محليا. وذلك من خلال تركيب " جدول التدفقات المالية Cash Flow Table. ويوضح هذا الجدول قيمة مدخرات واستثمارات كل وحدة مؤسسية، في الاقتصاد، ويمثل الفارق بين المدخرات والاستثمارات والفائض او العجز في كل وحدة. على أن يتم اللجوء للاقتراض محليا او خارجيا، في حالة كون هناك عجز إجمالي عبي مستوى الاقتصاد القومي. هذا الفصل غائب عن خطط التنمية. علما بأنة فصل أساسي وجوهري لأي خطة تعدّ على أسس فنية سليمة، ويضمن الربط بين الميزانية العامة، وخطة التنمية.

وبالإشارة الى خطة التنمية 2020/2019، آخر خطة سنوية معلنة، يلاحظ أن هذه الخطة لم تشر الى الميزانية العامة للدولة إلا في صفحة (86)، في العمود الأخير من جدول (5.1) حول الأثر التنموي ل "جودة الخدمات الصحية". في سياق أن تحسين هذه النوعية سوف يخفف العبأ على الميزانية العامة للدولة. وفي صفحة (135) تحت "دوافع إنشاء مشروع الحرير"، من حيث كون المشروع يخفف الضغوط على الميزانية العامة والإيرادات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل الإنفاق.

ثانياً: من المهم، جدا، أن تتضمن الخطة فصلا عن " تمويل الخطة"، لما له من أهمية في العلاقة بين الخطة والميزانية، وهو الأمر المفقود. على أن يحدد هذا الفصل القطاعات المؤسسية (مثل القطاع العائلي، والحكومة، والقطاع الخاص المالي، والقطاع الخاص غير المالي، والعالم الخارجي)

والموارد المالية واشكال الانفاق لهذه المؤسسات. ومن ثم تحديد الفائض والعجز لكل مؤسسة. وذلك بهدف إستنفاد كل الفائض المتاح محليا، قبل اللجوء للاقتراض. وفي هذا المجال من المهم جدا، أيضا، أن يتضمن الفصل المقترح جدولا مفصّلا للتدفقات المالية Flow of Fund بين مختلف الوحدات المؤسسية التي يتضمنها نظام الحسابات القومية المستخدم بالدولة.

ثالثا: رغم تبني "رؤية الكويت 2035" رسميا منذ الخطة والمتوسطة الأجل 2010-2015 لتحويل الدولة الى "مركز مالي وتجاري"، واهمية أن ينعكس ذلك على مشروعات الاتفاق الاستثماري الوارد بالميزانية، والخطة أيضا، إلا أن القطاعات المرتبطة بالمركز المالي والتجاري: الوساطة المالية، والنقل والتخزين، لازالت أهميتها النسبية للنتائج المحلي الإجمالي، وبالإسعار الثابتة، لم تحقق تطورا ملموسا. وبعد أن كان قطاع الوساطة المالية يمثل، عام 2010، حوالي (9.3%) من الناتج، أصبح يمثل عام 2018 حوالي (8.2%). أما قطاع النقل والتخزين فبعد أن كان يمثل (7.2%) من الناتج عام 2010، أصبح يمثل، عام 2018، حوالي (6.1%). وكلا النسبتين في انخفاض. وهو الأمر الذي يشير الى أن استثمارات كل من الميزانية (باعتبارها الترجمة السنوية للخطة)، والخطة، لا تخدم ما ورد في الرؤية.

رابعا: كما تمت الإشارة، أعلاه، الى ان الميزانية بدأت في تحقيق عجز منذ السنة المالية 2014/2015. ويرى البعض بأن الميزانية لا تحقق عجزا، لغياب إضافة عائد الاستثمارات الخارجية لجانب الإيرادات. ويقوم صندوق النقد الدولي بعرض كلا الرصيدين للميزانية: مع وبدون إضافة العائد. حيث تحقق الميزانية فائضا في حالة إضافة العائد، وعجزا في حالة عدم الإضافة.

علما بأن عدم الإضافة يعود للمادة الثامنة من قانون الميزانية المشار اليه أعلاه. حيث يضاف العائد لصندوق الاحتياطي. ويقدر الصندوق الفائض لعام 2018/2019 بنحو (5.3) مليار دينار، وبدون إضافة العائد هناك عجز بنحو (2.2) مليار دينار. (IMF, Kuwait, Country Report No. (19/95, April 2019). في حين أن العجز الوارد في الحساب الختامي لنفس السنة المالية هو (1.290) مليار دينار.

ومن الأهمية بمكان، الإشارة، هنا، انه حتى في حالة اعتماد منهجية صندوق النقد، فإنه في ظل عدم ترشيد الانفاق الجاري، واستمرار الضغوط على الميزانية لاستيعاب الأجور، والتحويلات، المتنامية، فإن الفائض سيتحول الى عجز، أيضا، في غضون سنوات قليلة.

كما أن أي انهيار بأسعار النفط، وهو الحالة بعد انتشار فايروس كورونا، وحتى بعد تضمين عوائد الاستثمارات الأجنبية ضمن الإيرادات العامة، سوف لن يحسن من حالة العجز كثيرا.

الخلاصة هي أن العمل على تضمين الميزانية كجزء أساسي في خطة التنمية، من خلال فصل فني خاص بتمويل الخطة، وبالمعنى المشار اليه أعلاه، من شأنه أن يساعد (في حالة توفر بناء فني متناسق للخطة متوسطة الأجل، والخطط السنوية) في ربط الاقتصاد الحقيقي (أسواق انتاج السلع والخدمات) في الميزانية، من خلال توجه هذا الاقتصاد نحو الصادرات غير النفطية السلعية والخدماتية في الأجل المتوسط والطويل (ما يترتب على ذلك من خلق مصادر للنقد الأجنبي تخفف الاعتماد على

الإيرادات النفطية، التي وصلت نسبتها الى اجمالي الإيرادات، في الحساب الختامي 2019/2018، الى 89.9%). كما أن هذا الربط سينتج عنه، في الأجل المتوسط والطويل أيضا، خلق المزيد من فرص العمل في الأنشطة غير النفطية الناتجة عن أنشطة الصادرات غير النفطية (الأمر الذي سيخفف تدريجيا على الباب الأول في الميزانية: تعويضات العاملين). كما أنه يترتب على الأنشطة غير النفطية توسيع القاعدة الضريبية، على شكل ضريبة أرباح الشركات، الأمر الذي سيرفع من مساهمة الإيرادات الضريبية الى اجمالي الإيرادات، وهي النسبة المتواضعة حاليا، حوالي 0.84% في الحساب الختامي (2019/2018).

أن عدم ربط الميزانية العامة للدولة، فنيا، بالتطورات الاقتصادية الكلية، ضمن خطة التنمية، وتوجهات القطاع الخاص، الواجب دفعها نحو الاستثمار في الأنشطة الموجهة للصادرات من خلال نظم الحوافز، سوف يفاقم من الوضع غير المستدام للمالية العامة المعبر عنا أساسا بوضع بالميزانية العامة. وعادة ما يتم هذا التفعيل والربط من خلال "وحدات السياسة المالية والاقتصاد الكلي"، في وزارات المالية، والتي تعتبر حلقة الوصل الاقتصادية بين وزارة المالية، والجهات الاقتصادية الأخرى المؤثرة والمتأثرة بالميزانية، وبالشكل الذي يخدم الوصول الى الاستدامة المالية.

عجز الميزانية العامة

أن العجز الحالي بالميزانية، وفقا لطريقة وزارة المالية في احتساب الرصيد، والعجز المرتقب، وفقا لطريقة صندوق النقد في احتساب الرصيد، يعكس عدد من الاختلالات، منها المرتبط بالسياسة المالية (والتي تكتسب صعوبات غير اقتصادية خاصة في حالة البلدان المعتمدة أساسا على إيرادات الموارد الطبيعية في الميزانية العامة)، ومنها المرتبط بانعكاسات الخلل الهيكلي للاقتصاد الكويتي على الميزانية.

(أ) خلل السياسة المالية: تعاني السياسة المالية للدولة من النهج التوسعي خلال ارتفاع الإيرادات النفطية، وبشكل محدد في مجال الانفاق الجاري، او ما يطلق عليه السياسة المالية الدورية Pro-cyclical Fiscal Policy. الآن هذا المنهج لا يقابله سياسة انكماشية في حالة انخفاض الإيرادات النفطية. مع عدم انتهاج سياسة مالية توسعية جوهرية في جانب الانفاق الاستثماري، في ظل انخفاض الإيرادات، أو ما يطلق عليه السياسة المالية غير الدورية Counter-cyclical. حيث حقق الانفاق الجاري نموا فعليا بنحو (88%) تقريبا، بين عامي 2015/2014 و2019/2018، في حين حقق الانفاق الاستثماري نموا فعليا يقدر بنحو (40%) تقريبا لنفس الفترة (محسوبة من ارقام الحسابات الختامية للسنتين المذكورتين).

ومن وجهة نظر التطبيق الاقتصادي لسلوك الانفاق الجاري، والاستثماري وتأثيره على الاقتصاد الكلي، فإن ذلك يقاس، ضمن مؤشرات أخرى، بقيمة " المضاعف المالي Fiscal Multiplier" لكلا النوعين من الإنفاق. وكلما ارتفعت قيمة المضاعف كلما دلّ ذلك على تأثير اقوى للإنفاق المعني في

إنعاش الاقتصاد من خلال الطلب المحلي، والعكس صحيح. ووفقاً لأحدث التقديرات المتاحة تبلغ قيمة مضاعف الإنفاق الجاري (0.2)، للفترة 2011 – 2016. في حين تبلغ قيمة مضاعف الإنفاق الاستثماري (0.9) (IMF, Fiscal Adjustment in the Gulf Countries, 2018).

(ب) الاختلال الاقتصادي الهيكلي. وينعكس هذا الاختلال على بنود الميزانية العامة. ففي ظل غياب تنوع مصادر الدخل (المسؤولية التاريخية للإنفاق الاستثماري العام، والخاص) ينخفض الوعاء الضريبي على أرباح الشركات (وبالتالي الإيرادات الضريبية المباشرة بالميزانية)، ويرتفع العبء على الباب الأول (الأجور) لضعف دور الأنشطة الخاصة، والمشاركة، في خلق فرص عمل. ويضعف، أن لم يغيب دور الصادرات غير النفطية في توفير عملة اجنبية لتمويل الواردات، وتخفيف الضغط على وضع الحساب التجاري، ومن ثم الجاري، في ميزان المدفوعات.

ويترتب على الاختلالات (أ) و (ب)، المشار اليهما أعلاه، عجز (عادة ما يغطي في حالة انعاش الأسواق النفطية، بالإيرادات النفطية غير المستدامة). وكما أشار قانون الميزانية رقم (31) لسنة 1978، فإن العجز يمول من الاحتياطي العام. وفي ظل تآكل سيولة الاحتياطي. ووفقاً لتقرير ديوان المحاسبة " عن إصدار السندات الحكومية لسداد العجز بالموازنة العامة للدولة في 2019/12/31"، بلغ إجمالي المسحوبات من الاحتياطي (30207) مليون دينار، خلال الفترات 2015/2014 – 2018 /2017 ومن 2018/4/1 وحتى 2018/6/30. وفي ظل ارتفاع أسعار النفط، من 7/1 /2018 إلى 2018/12/31 بلغ المحول للاحتياطي (107) مليون دينار. وفي ظل هذه المسحوبات من الاحتياطي انخفضت القيمة الصافية لأصول صندوق الاحتياطي العام من (46849) مليون دينار، عام 2014/2013، إلى (24371) مليون دينار. ويقدر الديوان، في نفس التقرير، قيمة الأصول السائلة وشبه السائلة بالاحتياطي العام للدولة بمبلغ (11840) مليون في 2018/3/31. وعليه، فإن الاستمرار في السحب من الاحتياطي لتغطية العجزات المستمرة (التي بلغت أقصاها، بعد انهيار أسعار النفط، في السنة المالية 2016/2015، بمبلغ 5974 مليون دينار تقريباً، وأقل عجز بمبلغ 2721 مليون دينار في السنة المالية 2015/2014، وبمبلغ 3345 مليون دينار في آخر حساب ختامي منشور للسنة المالية 2019/2018) سيؤدي إلى تآكل عاجل بسيولة الاحتياطي، والبدء بتسييل الأصول.

ورغبة في عدم انهيار الاحتياطي العام، لجأت الحكومة إلى الدين الخارجي، وفقاً لقانون الدين العام رقم (50) لسنة 1987، من خلال إصدار سندات خارجية في مارس 2017، بأجلين: خمس، وعشر سنوات تنطفاً في مارس 2022 و 2017، وإجمالي قيمة تبلغ حوالي (2441) مليون دينار. وإضافة إلى الدين العام الداخلي البالغ رصيده (3542) تقريباً، في 31 /12/2018، يصبح مجموع رصيد الدين العام، في نفس التاريخ، (5983) مليون دينار تقريباً. ونظراً لانتهاج صلاحية القانون المذكور في أكتوبر 2017، لم يعد بإمكان الحكومة الاقتراض خارجياً، ومحلياً، لحين تمديد العمل بالقانون. مع وجود مقترح برفع سقف الاقتراض إلى (20) مليار دينار، وبفترة سداد (30) سنة. علماً بأن رصيد

الدين الخارجي، في نهاية عام 2019 يقدر بحوالي (2400) مليون دينار، والمحلي حوالي (2100) مليون دينار.

ويشير مؤيدو الاقتراض الى ان الدين العام يتصف بالاستدامة (أي القدرة على التسديد) بالاعتماد، ضمن مؤشرات أخرى، على نسبة الدين العام/الناتج الإجمالي المحلي نهاية عام 2019، والتي تقدر بحوالي $(10.7\% = 42000/4500)$ ، وهي أقل بكثير عن النسبة المعيارية (60%). الأ أنه من المهم أن نتذكر بأن هذه النسبة (لا) تعكس استدامة الدين الخارجي في دولة مثل الكويت. لأن النسبة تصلح للبلدان المتقدمة التي يهمن على مكونات ناتجها الإجمالي المحلي أنشطة موجهة للصادرات تدر عملات اجنبية تستخدم لخدمة الدين. اما في الحالة الكويتية فإن اغلب الناتج من المساهمة النفطية غير الكافية لتغطية الانفاق العام، كما أن بقية مكونات الناتج مستمدة من الطلب المحلي غير المولد للعملة الاجنبية اللازمة لخدمة الدين. وأن الواردات (18589 مليون دينار) تستحوذ على ما يقارب (77%) من قيمة الصادرات (24091 مليون دينار) عام 2018. علما بأن صلاحية قانون الدين العام انتهت نهاية عام 2017، ولا زالت الجهود مستمرة لتجديد صلاحية القانون، وفق سقوف وفترات إطفاء الدين جديدة.

هل يزاحم الاقتراض الداخلي تمويل الاستثمار الخاص؟ بلغت اجمالي الودائع الخاصة، بالدينار، في الجهاز المصرفي في أبريل 2020 حوالي (36419) مليون دينار، والحكومية حوالي (7666) مليون دينار. في حين بلغ اجمالي الائتمان المحلي، لنفس الفترة، حوالي (715) مليون دينار، و (2628) مليون دينار في شهر مارس 2020 (يعود الانخفاض الشديد في شهر ابريل الى إجراءات الحظر بسبب انتشار فايروس كورونا). وبلغت الودائع الخاصة بالدينار، كمتوسط للفترة 2014 – 2017 حوالي (33379) مليون دينار، وكمتوسط للودائع الحكومية حوالي (6086) مليون دينار. أما متوسط الائتمان لنفس الفترة فقد بلغ (1817) مليون دينار. وبالتالي فإن هناك فارق، كمتوسط، بين اجمالي الودائع الخاصة والحكومية، والائتمان، يقدر بحوالي (37648) مليون دينار لصالح الودائع (ارقام محتسبة من الجداول 11 و 14 ضمن الإحصاءات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي). وهو الامر الذي يوحي، على الأقل حالياً، بعدم وجود ظاهرة "المزاحمة Crowding Out" بين تمويل العجز من خلال الدين العام (المحلي)، وبين المتاح لطلب القطاع الخاص من الائتمان. وعليه، فإن خيار الاقتراض العام (محلياً) هو خيار أفضل من (خارجياً)، لعدم ارتباطه بصدمات خارجية، على شكل تقلبات أسعار الفائدة، وأسعار الصرف.

هل هناك حيزاً مالياً يمول عجز الميزانية؟ هناك " حيزاً مالياً Fiscal Space " كبيراً ضمن جانب الإنفاق والإيراد العام، من الممكن تعبئته، ومن ثم المساهمة في ضغط العجز، او ربما احتوائه بالكامل. الأمر الذي يضعف اللجوء للاقتراض، او السحب من الاحتياطي. وحسب التقديرات الواردة في احد دراسات مدرسة لندن للاقتصاد، حول إصلاح توزيع الثروة في الكويت، للاقتصادي ستيفن هيرتوك S. Herrtrog، فهناك العديد من اشكال الحيز المالي، التي يمكن استغلالها، منها على سبيل المثال، لا الحصر:

(أ) تتراوح تسعيرة الكيلواط من الكهرباء بين (25) فلس للاستخدام الحكومي، و(2) فلس للاستخدام العائلي. وبفرض تسعيرة تعادل (5) فلس على الكيلواط (قانون رقم 20 لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء). وهي أقل من المعدل المستخدم في الدول المتقدمة. **وبشرط ضمان دفع كافة المستخدمين (قطاع عائلي، وحكومة، واستثماري، وتجاري، وزراعي، وصناعي، والمستخدمين الآخرين) فأن الحكومة يمكن أن تحقق إيرادا يقدر بنحو (2.57) مليار دينار (يمثل حوالي 8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017، وحوالي 53% من عجز الميزانية لعام 2018/2017). علما بأن إجمالي الإيراد، في ظل الوضع الراهن، كان للعام المذكور، في حدود (109) مليون دينار. علما بأن هذه التسعيرة لازالت اقل بكثير من تكلفة انتاج الكيلواط، وبالتالي لا يوجد الغاء لدعم الكهرباء، بل ترشيد متواضع للتسعيرة، والأهم ضبط تحصيل كامل الإيراد.**

(ب) في حالة فرض تسعيرة تبلغ (4.5) دينار على الغالون الامبراطوري من المياه، **وبشرط ضمان دفع كافة المستخدمين (قطاع عائلي، وحكومة، واستثماري، وتجاري، وزراعي، وصناعي، والمستخدمين الآخرين) فأن الإيراد سيكون في حدود (700) مليون دينار، مقارنة بإيراد فعلي، وقدره (82) مليون دينار عام 2017 (ويمثل هذا المبلغ بعد الترشيح النسبي حوالي 14% من عجز الميزانية لعام 2018/2017). علما بأن التسعيرة الحالية للمياه تتراوح بين (4) دينار للاستخدام الاستثماري، والحكومي، والقطاعات الأخرى، و(2.5) دينار للصناعي والزراعي، و(1) دينار لمحطات تعبئة المياه.**

(ج) هناك اشكال أخرى عديدة من الحيّز المالي تتمثل في: الحدّ من ظاهرة العلاج بالخارج (373) مليون دينار في الحساب الختامي لعام (2019/2018). مع إمكانية تحويل الأرباح المحتجزة عند بعض الجهات العامة الى وزارة المالية.

(د) هناك إمكانية فرض الضريبة على السجائر والتبغ والمواد المحلاة، ضمن الاتفاق الخليجي، والتي يقدر أن تدر متوسط إيراد بنحو (175) مليون دينار سنويا. كما أن ترشيد المشتريات الحكومية واتباع المركزية في الشراء قد يوفرّ كمّ متوسط نفس المبلغ السابق (175) مليون دينار سنويا. بالإضافة الى العديد من اشكال الترشيح المتاحة، بانتظار القرارات المناسبة.

(هـ) من المهم انتهاج سياسة مالية تعتمد على تحديد السقوف المالية Fiscal Rules للإنفاق العام من قبل وزارة المالية، على أن يتم الالتزام بهذه السقوف من قبل الوزارات والإدارات المختلفة. وقد تمّ تفعيل مثل هذه السياسة، عام 2014 بالتنسيق مع مجلس الوزراء الموقر. وذلك من خلال تعميم (15) اجراء على الوزارات والإدارات المختلفة للحدّ من الإنفاق، ضمن قرار المجلس رقم (1410) لعام 2014، والمرتبط بميزانية 2016/2015. بالإضافة الى توصية لجنة الشؤون الاقتصادية بالمجلس (رقم 2017/10) في شأن رأي وزارة المالية بوضع سقف ضمن الميزانية العامة.

ومن المهم، أيضا، ان تتوجه كافة الجهود نحو الإصلاح الاقتصادي، وما يتضمنه من اصلاح إداري ومؤسسي، ولألية اعداد وعمل الخطة، وإصلاح المالية العامة، بهدف المساهمة في التأسيس لإقتصاد كويتي مستدام، قادر على التكيف، ولو نسبيا، مع الصدمات الخارجية.

الخلاصة أنه في حالة تمكين السياسة المالية من العمل ضمن دائرة ترشيد الانفاق، وبالشكل الذي لا يمس مستوى الرفاه، المبرر اقتصاديا واجتماعيا، فإن هناك الكثير من مواطن " الحيز المالي"، على جانبي النفقات والإيرادات، الممكن استغلالها بهدف المحافظة على استدامة المالية العامة، والاقتصاد الكلي، وضمن رؤية شاملة.

